

الاخبار

■ رئيس التحرير -
الحدرد الموسوي،
ابراهيم العبيد

■ نائب رئيس التحرير -
بيار ابي صعب

■ مدير التحرير -
ميفيق قانوق

■ محاسن للتحرير -
محمد زبيب
حسب عليف

■ ايلي حنا -
الامه اللندري
شركه كرم

■ صادرة عن شركة -
اخبار بيروت

■ المكاتب بيروت -
فردات - شارع دنياك
سنار كونكورد -
الطابق السادس

■ تلفاكس: -
01759500
01759597

■ ص. ب: 5963 113

■ الإيميلات -
الوكيل الصحفي
ads@al-akbar.com

■ التبرير -
شركة الهولك

■ رقم الهاتف -
01 666314 -
03 / 828381

■ الموقع الإلكتروني -
www.al-akbar.com

■ صفحات الكتون

■ صفحات الكتون

■ صفحات الكتون

■ صفحات الكتون

■ صفحات الكتون

■ صفحات الكتون

■ صفحات الكتون

■ صفحات الكتون

■ صفحات الكتون

■ صفحات الكتون

■ صفحات الكتون

■ صفحات الكتون

■ صفحات الكتون

■ صفحات الكتون

■ صفحات الكتون

■ صفحات الكتون

■ صفحات الكتون

■ صفحات الكتون

■ صفحات الكتون

■ صفحات الكتون

■ صفحات الكتون

■ صفحات الكتون

■ صفحات الكتون

فج ب طازج وجنرالات أميركيون في شوارع بغداد

مئة يوم على حكومة عبد المهدي



جنديا اميركيان على متن مروحية عسكرية نقلهما من السفارة الأمريكية في بغداد إلى مطار العاصمة (أف ب)

الثافذة. يجري ذلك تنفيذًا لفقرة غربية وردت في الموازنة المالية العامة لسنة 2019 وتخص على «مخصصة جميع المؤسسات التابعة للدولة»، والتي ذهبت سدى احتجاجات بعض النواب ضدها، ولم يُستجَب لمطالبتهم بحذفها. وأخر مثال على مشاريع تدمير وبيع ودفع المصانع والمؤسسات الوطنية التابعة للقطاع العام إلى الإفلاس ومن ثم التخصصة هي شركة الصناعات النسيجية والجلدية في بغداد، التي اعتصم عمالها فيها دفاعًا عنها لعدة أيام، وشركتا «سومي» و«أور» للنشان تطرقنا إلى محاولة تخصيصهما في عدد 20 تشرين الثاني 2018 من «الأخبار».

وقد تفاقم تضخم المدبونية واستمر الاقتراض الأجنبي، وخصوصًا بعد انخفاض أسعار النفط مجددًا، واطلق بعض الخبراء الاقتصاديين العراقيين تحذيرات شديدة الهجة من الخطر الداهم، وتُكر

”

لا يمكن التصدي

للاخطار المحدقة بالعراق إلا بإخراج القوات الأميركية والتريكة

“

أحدهم، وهو الخبير الاقتصادي والأستاذ الجامعي د. عبد الرحمن المشهداني، بالورقة الاقتصادية التي القاها نائب رئيس صندوق النقد الدولي في «مؤتمر الكويت الدولي لإعمار العراق» عام 2018، والذي كان مشاركًا فيه، حيث حذر صاحب الورقة الحكومة العراقية من «التوسع في الاقتراض لأن العراق في ظل المدبونية الحالية فإنه سيعاني في عام 2022 من فجوة تمويل تقدر بـ35 دولار تشكل 48% من الناتج المحلي الإجمالي، أما في حالة التوسع في الاقتراض، من دون تحديد سقف التوسع، فإن فجوة التمويل سترتفع

إلى 85 ملياراً، وهي تشكل 60% من الناتج المحلي الإجمالي، عند ذلك سيقع العراق تحتلًا عسكريًا إيرانيًا لا يمكن استرجاعه على صعوبته وعلى خشية طهران من ردود الفعل العراقية عليه، بهدف ملء الفراغ وحماية حلفائها الإسلاميين الشيعة الفاسدين في الحكم.

وهو إن وزارة المالية رسمت جدولًا بالعجز المخطط للسنوات 2019-2021، وفيه نجد أن العام المخطط لسنة 2019 هو 27 ترليون دينار يرتفع في عام 2020 إلى 34.5 ترليون ثم إلى 45 ترليون دينار في عام 2021، السؤال المهم هو: من أين سيموّل العجز في ظل توقعات استقرار أسعار النفط بين 60 و70 دولارًا إن لم ينخفض السعر؟ الجواب هو بالتوسع في الاقتراض الخارجي» (رسالة شخصية من د. المشهداني إلى كاتب هذه السطور).

وعلى صعيد البيئة والثروة الزراعية المبروشة، فإن مسجاز تجريف النخيل والبساتين العراقية لتحويلها إلى أراض سكنية تتفاقم بشكل انقلامي ومسعود، وقد بلغت درجة العمل العصابي السري المنظم، كما حدث قبل أيام في بساتين نخيل مدينة خانقين حيث جرفت عصاة مجهولة أعدادا كبيرة من النخيل ثم أخفت؛ وما حدث في منطقة الدورة في ضواحي بغداد، ونقلته قنوات التلفزيون المحلية، حيث جرفت وأبيدت نخيل كاملة، طرقي في الذاكرة، من دون أن يصدر أي رد فعل من رئيس مجلس الوزراء أو من وزيره المعينين بالأمر.

على صعيد المشهد السياسي والحياتي اليومي، نرى أحداثًا لا سابقة لها في العراق، يمكن أن يفهم منها الكثير إذا ربطت بشكل صحيح ووضعت في سياقها العميق المخلّط موضوعياً، والذي خلاصته أن الولايات المتحدة أصبحت في عجلة من أمرها لحسم الحالة التي أسس فيها العراق معلقاً بين احتلالها الفلّق والهزيمة الإيرانية الهادئة والمتفاقمة، بل يدفع إلى الاعتقاد أن ترامب، وعلى خلاف ما تشيعه، حاشيته، ربما يفكر فعلاً في الانسحاب من العراق، ليس زهداً فيه وفي موقعه الاستراتيجي والنفطي الحاسم، بل تطبيقاً لاستراتيجية الخيط المهدى توجيهها إلى وزير الخارجية محمد علي الحكيم ليضبط حركة السفير أو «المنذوب السامي» وفي المناسبة، فقد سبق للسفير الأميركي أن اجتمع بالوزير السابق

للعمل محمد شياع السوداني في شهر آذار من العام الماضي، مثلما اجتمع بغيره من وزراء ورؤساء السلطات اجتماعات مباشرة عديدة، خارقاً بذلك العرف الدبلوماسي المعمول به، ومتصرفاً كالمنذوب السامي «غير القابل للضبط».

وبعد جولة عبد المهدي والضابط الأميركي في شارع الرشيد، أي بعد يوم واحد من جولة أخرى قام بها نائب قائد القوات الأميركية الجنرال أوستن رينغفورت والوفد المرافق له في شوارع بغداد، وبعد أيام قليلة على اعتراف محمد علي الحكيم بدولة «إسرائيل» اعترافاً ضمنياً في سابقة تاريخية لم تألفها الدبلوماسية العراقية، واليابي منضمي الهدوء وتم إهماله، وفي مقدمة هؤلاء الساسة وتلك الجهات تحالف «المنها» الذي يضم تحالفي «دولة القانون» و«الفتح»، أما الذين شاركوا في إيصاله إلى الحكم عن سابق قصد وتصميم، ويطبقون هذه الأيام تكتيك «اعمل نفسك مت».

فهم يتحاملون مباشرة مسؤولية كل ما سبحت للعراق وفيه قريباً. ومن هؤلاء، وفي مقدمتهم، تحالف «سائرون» وكتلته النيابية «الإصلاح». واستكشف لنا الأيام والعراق وشعبه، والتي لا يمكن التصدي لها إلا بإخراج القوات الأميركية والتريكة رسمياً ونهائياً، كما قلنا قبل قليل، وليسهّل بعدها المنصفي الحقيقي للهزيمة الإيرانية في الأمن والسياسة والاقتصاد. وكل هذا لا علاقة له ببرنامج حكومة عبد المهدي التي جيء بها لإتمام مرحلة التشطيبات ووضع العراق نهائياً في السلة الأميركية مع ترك بعض القوات لإيران وحلفائها المحليين.

معها حول امور عدة». ثم ما لبث محرض صهيوني معروف هو إيدي كوهين أن أشعل أكثر مما ينبغي، وترددت أنباء عن طلبه من وزير العمل والشؤون الاجتماعية، وهو العراقيين، اختارهم جميعاً من خصوم الزعيم الكردي مسعود برزاني، والذي أصدر أمراً باعتقال بعضهم بعدما وقفوا ضد محاولته الانفصالية الأخيرة. وقد رد بعض أصحاب الأسماء التي ذكرها كوهين عليه بإهانات قاسية ومن الوزن الثقيل له ودلولته التي وصفها أحدهم بالمجرمة، وفي الولايات المتحدة الأميركية نفسها، وفي ولاية ميشيغن تحديداً، عقد عدد من البعثيين العراقيين «المعارضين» لقاء،

يفودهم إيهم السامرائي، المتهم باختلاس أكثر من مليار ونصف مليار دولار حين كان وزيراً للكهرباء.

وكان السامرائي قد قُدم إلى المحكمة في عهد حكومة نوري المالكي، فتدخلت قوة خاصة أميركية واحتفظته من قاعة المحكمة ونقلته فوراً إلى الولايات المتحدة بصفته مواطناً أميركياً.

هذا المواطن الأميركي من أصل عراقي أو العكس، والمتهم بالفساد والسرقة، عقد مؤتمراً سياسياً أشاد فيه بالطاغية المطلق بدماء العراقيين صدام حسين وحزبه، في إهانة بالغة لمئات الآلاف من شهداء وذوي شهداء العراق الذين أعدهم نظامه، والغريب أن هذا المؤتمر دعا علناً إلى القيام بانقلاب عسكري، بل أعلن حتى عن اسم قائد الانقلاب وهو الجنرال المتقاعد عبد الواحد رباط آل شنان رئيس أركان الجيش في عهد النظام السابق، والذي لم يسمع عنه أنه تصدى لقوات الغزو الأميركي، فهل يدخل هذا المؤتمر في إطار الإبتزاز الذي تمارسه إدارة ترامب ضد حلفائها من ساسة نظام المحاصصة الطائفية لكي يكونوا أقرب إليها من إيران، وإلا فالسوط البعفي الصدامي قادم؟

الطريف، أن الشخص الذي أريد له أن يكون زعيماً للانقلاب، أصدر لاحقاً بياناً في العاصمة الأردنية التي يقيم فيها، تبرأ فيه من المؤتمر، وقال إنه «أن يلتقي بالأميركيين إلا بشرط أن يعيدوا العراق إلى ما كان عليه قبل 2003 ويعيدوا الحقوق لأهلها»، من دون أن يبالح أكثر ويطلب منهم أن يعيدوا صدام حسين إلى الحياة والحكم؛ وخبّم الجنرال آل شنان بيانه بنصيحة ظريفة لِن رشحه لهذه المهمة ولغيرهم ممن يتابعون مواقع التواصل، قال فيها إن عليهم أن «يغادروا صفحات فيسبوك ووسائل التواصل الاجتماعي لأنها امرضتكم نفسياً فاصبحتم كاذبين ومراوغين دون أن تعلموا! غادروها وانتبهوا لعوائلكم أو لا!». خلاصة القول، هي أن الأيام، وربما الأسابيع القليلة المقبلة، ستكون حاسمة فعلاً لتحديد ما سيحصل في العراق، وسيقدم الساسة الذين تورطوا في إيصال عادل عبد المهدي إلى رئاسة مجلس الوزراء، ولن يكون أمهم أي خيار سوى الإصرار على إخراج القوات الأميركية من العراق بقرار نيابي عاجل ومحدد بسقف زمني، حتى لا يكون مصيره مصير قرار نيابي أخر أصدره المجلس النيابي منضمي الهدوء وتم إهماله، وفي مقدمة هؤلاء الساسة وتلك الجهات تحالف «المنها» الذي يضم تحالفي «دولة القانون» و«الفتح»، أما الذين شاركوا في إيصاله إلى الحكم عن سابق قصد وتصميم، ويطبقون هذه الأيام تكتيك «اعمل نفسك مت».

فهم يتحاملون مباشرة مسؤولية كل ما سبحت للعراق وفيه قريباً. ومن هؤلاء، وفي مقدمتهم، تحالف «سائرون» وكتلته النيابية «الإصلاح». واستكشف لنا الأيام والعراق وشعبه، والتي لا يمكن التصدي لها إلا بإخراج القوات الأميركية والتريكة رسمياً ونهائياً، كما قلنا قبل قليل، وليسهّل بعدها المنصفي الحقيقي للهزيمة الإيرانية في الأمن والسياسة والاقتصاد. وكل هذا لا علاقة له ببرنامج حكومة عبد المهدي التي جيء بها لإتمام مرحلة التشطيبات ووضع العراق نهائياً في السلة الأميركية مع ترك بعض القوات لإيران وحلفائها المحليين.

”

سيندم الساسة الذين

تورطوا في إيصال عادل

عبد المهدي إلى رئاسة

مجلس الوزراء

“

سيندم الساسة الذين تورطوا في إيصال عادل عبد المهدي إلى رئاسة مجلس الوزراء

”

معها حول امور عدة». ثم ما لبث محرض صهيوني معروف هو إيدي كوهين أن أشعل أكثر مما ينبغي، وترددت أنباء عن طلبه من وزير العمل والشؤون الاجتماعية، وهو العراقيين، اختارهم جميعاً من خصوم الزعيم الكردي مسعود برزاني، والذي أصدر أمراً باعتقال بعضهم بعدما وقفوا ضد محاولته الانفصالية الأخيرة. وقد رد بعض أصحاب الأسماء التي ذكرها كوهين عليه بإهانات قاسية ومن الوزن الثقيل له ودلولته التي وصفها أحدهم بالمجرمة، وفي الولايات المتحدة الأميركية نفسها، وفي ولاية ميشيغن تحديداً، عقد عدد من البعثيين العراقيين «المعارضين» لقاء،

في اشتقاق صيغة

جديدة للمعارضة

سعد الله مرزعاتي*

لا تفعل الحكومة، والسلطة بشكل عام، عبر مؤسساتها المختلفة: التشريعية والتنفيذية والمالية والقضائية والرقابية... سوى مفاقمة الأزمة العامة والحادة التي تتهدد لبنان واللبنانيين. العنوان الراهن هو تمادي تعثر التأليف الحكومي للشهر الثامن على التوالي، لكن ذلك ليس العنوان الوحيد ولا هو الاخطر، فضلاً عن أنه نتيجة وليس سبباً، مع هذا تعثر يستمر الغشل والعجز والهذر والنهب... في حقول عديدة تشمل قطاعات أساسية بعضها ذو طابع سيادي كالاتصالات، والكهرباء، وملف النفط، وملف المدبونية، وملف التجنيس، وملف حقوق المواطنين ومُختراتها وتعويضات نهاية خدمتهم... وصولاً إلى انتظام تلقي رواياتهم وخطر تخفيضها، وكذلك خطر تدهور سعر صرف الليرة اللبنانية، ومعها كوارث انهيار الرواتب والتعويضات إلى مستويات كابوسية. هذا فضلاً عن ملفات بيئية وصحية وتلوث شامل، وقبل ذلك وبعدة فضيحة النفايات المرشحة قريباً ومجدداً، لإغراق البلاد بالأوبئة والقاذورات...

لقد أثار هذا الواقع المرزي استياءً غير مسبوق في أوسع أوساط الرأي العام اللبناني، وجذب تردّي الآء، الرسمي وما نجح من ذلك من الحسانر، والمخاطر، المحققة والمتوقعة، عدداً من المتضررين إلى ساحة الاحتجاج، الأكثرية ما زالت تكثفي بالتربق القلق لكن أعداداً لا بأس بها قد استجابت إلى دعوات ممارسة فعل الاحتجاج في الشوارع، إلا أن هذه الأعداد ليست بالحجم الضروري للتعبير عن اتساع المتضررين، من جهة، ولا هي بالتأثير والرخم الكافيين لممارسة ضغط قادر على فرض مسار مختلف على أركان السلطة. صحيح أن هؤلاء الأركان يتناكفون كثيراً، ويتنافسون أكثر، على توازنات السلطة وتوزيع المنافع والمكاسب والمواق السياسية والإدارية والتنفيذية... لكنهم متحدون، اتحاداً راسخاً و«مقدّساً»، في مواجهة أي تغيير قد ينال من منظمة المحاصصة، مهما صغُر حجمه وتدنّت تأثيراته، وهم من خلال هذا التضامن، معطوفاً على إقائهم وإيمانهم تعبدت المواطنيين بالعصبيات المتنوعة، الطائفية والمذهبية والمناطقية والعشائرية، فضلاً عن الزبائنية المستشرية في عملية شراء، الولاء والضمائر وإشاعة الفساد... هم يتكتمون من احتواء حالات الاعتراض وامتصاص آثار ما يتولد من منخات الاستياء والنقمة... بما رسخ، في الرأي العام، معادلة من نوع: «فالح لا تعالج»، والواقع أن توليد وتكريس ذهنية تبنيس المتضررين وخصوصاً المحتجين منهم، هو هدف كبير لدى أطراف السلطة لتصوير الوضع الشاذ المفروض على اللبنانيين بأنه أمر ناجم «بطبيعة» اللبنانيين أنفسهم! والمحتجون، عادة، هم حئة مشاريع التغيير ذات الطابع الجزري غالباً والجزئي أحياناً: ممثلة بأحزاب سياسية وحيئات نقابية وتشكيلات أهلية... دخلت الساحة منذ عشرات السنين دون أن تتمكن، إلا نادرًا، من أن تحجز لنفسها مكاناً راسخاً ومؤثراً في خارطة السياسة العامة. بل أن بعضها قد تحول، طوعاً أو كرهاً، إلى تابع وملحق لأركان السلطة وتشكيلاتهم التحالفية السياسية وولاتهم الخارجية. ذلك هو الواقع السلبلي الذي ينبغي تفحصه، الآن، بمسؤولية وموضوعية كاملتين. ولا أباغ إلا قلت، أيضاً، بنفس ثوري، يستعيد نقاوة البدايات (لجهة التجرد والصدق مع الذات ومع المجتمع)، من جهة، ويستوعب حجم المتغيرات المتراكمة على مرّ العقود، من جهة ثانية، ويقيم أسباب الفشل والتراجع، من ناحية ثالثة.

إن اللحظة الراهنة، هي، موضوعياً، لحظة مفتوحة على احتمالات انعطافية، تغييرية أو حتى ثورية، طرفها الفاعل، على الأقل، والذي هو السلطة القائمة، لم يعد قادراً على الاستمرار بالطريقة السابقة نفسها. آخر من اعترف بذلك، منذ أيام، وزير المالية بقوله «الأخبار»: «لا يمكن الاستمرار بهذا الاتجاه». وكذلك فإن مرجعه السياسي (وهو أحد كبار أركان السلطة والنظام) قد تبنى، فجأة، مطلب «الدولة المدنية»، بوصفها المنقذ من الأزمة الراهنة. مع ذلك، ورغم الشعور بتعاظم الأزمة فإن ذلك لم يُلغِ الإيمان في الهدر البرمج والبيوي، وفي النهب التحاصصي المقترن بالفجور والوقاحة والاستفزاز...

لا شك أن ذلك دفع ويدهف منسوب النقمة والشعور بالخطر إلى مستويات أعلى وأوسع. لكن، في المقابل، لا تتوفر للمتضررين صيغة فعّالة للتعبير عن احتجاجهم ونقمتهم وخسائرهم، والمشكلة ليست فقط في ضعف وتشتت قوى التغيير وتوزع ولايات الكثيرين منها على تحالفات أطراف السلطة، إنما، أيضاً، في عجز هذه القوى، حتى لو اجتمعت، عن إنتاج وحدة فعّالة بسبب أن ما تتطلبه اللحظة الراهنة هو أكثر من وحدة شكلية وعيانية أطرافها من الغربة عن هموم الأكثرية الشعبية مكتفّين بالمروحة في شعارات مستهلكة لم يعد يربطها بالعصر وبالمرحلة وبأولويات المواطن ومعموره... أي رابط جذبي، وليس الخارجية في هذا السياق، لأن العمل الجبهوي غائب لأن، ما يوجه مواقف وعلاقات أحزاب التغيير، بشكل عام، إنما هو الشعارات الجامدة التي يلعب فيها التكرار الأيديولوجي البيغاني دوراً سلبياً مانعاً لاشتقاق البرامج الملموسة ذات الطابع الرحلي التي تعبر عن مطالب وحاجات الأكثرية الشعبية وتجعلها معنية تماماً بالانخراط في الصراع، من هذا الموقع، وليس من موقع نظري شعارتي عام يتجاوز، تعسفاً، الحاضر من قبيل الانقطاع عنه (لا من قبيل الاستباق والاستشراف)، فيما هو، فعلياً، يقع في ماض بات بعضه بعيداً وسحيقاً إلى حد بعيد! يتردد الآن شعار بناء، تيار وطني واسع من شأنه تعبئة كتلة شعبية سياسية قادرة على ممارسة ضغط منظم من أجل إحداث التغيير، تبني هذا الشعار جيد. لكن هذا الشعار لن يتحقق بمجرد التجميع الذي أشرنا إلى ضعف وخلل كبير في مكوناته، إنه، في الأساس، عمل تأسيسي ركيزته قناعة بنشوء، (أو إنشاء) صيغة جديدة للعمل الوطني تشارك فيها أحزاب التغيير ومستقلون فاعلون في المجتمع والقطاعات والأنشطة المدنية... أما جوهرها فاشتقاق صيغة جديدة تؤمّن المشاركة وتنشطها إلى استحاث الكتلة الشعبية الأكبر على الانخراط، من موقع الشركت الفاعل والقادر والمسّج ببرنامج وإطار منظم، من أجل صنع الحدث التغييري بكل ما يتطلبه ذلك من تدبير ورشاقة وشجاعة وتضحية وريادة وإخلاص ومثابرة.

إن الانتقال من التجميع إلى التأسيس يمر، حكماً، بتعزيز القناعة بهذا التحول في الأحزاب نفسها، بحيث تصبح، من خلال إعادة التقييم والمراجعة وحسن الاستنتاج، قوة حيّة متفاعلة، في البرامج والصيغ والأولويات والإرادات والوسائل، مع العصر والوضع الملوس والأولويات الفعلية لا المتوقعة... وسيكون من شروط هذا الجور، من حالة إلى أخرى، إدارة نقاش خاص وعمام بهذا الشأن، والتوصل إلى استنتاجات موضوعية وثورية بعيدة عن الفئوية والاستنثار والغرضية، ويديهي أن ذلك لا يمنع التضفي في التحركات شرط أن تكون محسوبة ومستوفية للحد الأدنى من فرص النجاح بحيث تصبح كميلاً ضرورياً، في وجم الشارع والتحرك، من أجل بلورة التيار المذكور في مكوناته النظرية والعملية والبرنامجية والتشغيلية.

يبقى من الضروري القول بأن هذا النوع من إعادة التأسيس، لا ينطبق على الشق الاجتماعي

فحسب، بل على الشق الوطني التحرري أيضاً.

* كاتب وسياسي لبناني